

على الغلاف

عدوان غزة: «الغام المصالحة» تفجر

سيناريو «الجرف الصامد» يتكرر

شهداء في استهداف نفق... والمقاومة تتوعد بالرد

سرعان ما تلقت إسرائيل المصالحة الفلسطينية كموضوع دسم لتحرر عبره، ومن تحته أيضاً، جملة من الخطط والنيات المسبقة. حذرت في البداية من انهيار الاتفاق، خلال ثلاثة أشهر أو أربعة، بسبب «حقل من الالغام»، لكنها سارعت أمس إلى تفجيرها دفعة واحدة: استهداف هببت لنفق تعده المقاومة: الفصيح المسؤول عن النفق ليس «حماس»، بل «الجهاد الإسلامي» التي لا تشارك في العملية السياسية وليست طرفاً في المصالحة: التوقيت والأسلوب مشابهان تماماً لما حدث إبان «اتفاق الشاطئ» حينما أنهى مفاعيله عدوان 2014 الذي بدأ باستهداف مقاومين في الانفاق... مع تعدد هذه المرة لإيقام أكبر عدد من الشهداء. قبل أسبوعين، قال بنيامين نتنياهو إن إسرائيل ترفض المصالحة، لكنها لن تعجل على منعها، فيما يثبت عدوانها على غزة أنها تريد فرض نفسها في التفاصيل كافة، فهي على خط مواز، وبينما تواصل الاستيطان، لا تريد الدخول في المفاوضات التي يطلبها الأميركي إلا تحت سقف واضح: إن لم ننزع سلاح المقاومة، فعلياً - أو عليهم - تجديده، والتجربة خير برهان». مع ذلك، سارعت تل أبيب إلى طلب التهدئة من القاهرة، كذلك حاولت «التخلص» من بعض تبعات الاستهداف بادعاء أنه لم يكن مقصوداً استهداف قيادات ولم تستعمل أسلحة محرمة كالغازات السامة. فعلاً تحسن إسرائيل التقاط الفرص، لكن النهايات ليست سعيدة لها دوماً، وهذا ما نقوله تجربتها الدائمة مع المقاومة

في سيناريو شبيهه ببداية عدوان عام 2014، استهدفت طائرات العدو الإسرائيلي أمس، نفقاً قيد الحفر لـ«سرايا القدس» (الجناح المسلح لـ«حركة الجهاد الإسلامي»). ما بين الحدود مع غزة وداخل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948، ما أدى إلى استشهاد سبعة أشخاص من «السرايا» و«كتائب القسام» (الذراع العسكرية لحركة «حماس»). فيما تواصل عمليات الإنقاذ/الانتشال. وقصف جيش العدو بخمسة صواريخ النفق الذي كان بالقرب من موقع «كيسوفيم» العسكري شرق مدينة خانينوس، جنوب قطاع غزة، علماً بأنه سبق العدوان على المقاومة نشر منظومة «القبة الحديدية» في أسدود (بدأ نشرها منذ الجمعة الماضية) واستدعاء العدو بصورة مفاجئة جنود الاحتياط (صباح أمس)، وفق مواقع عبرية مقربة من الجيش، ومصادر قريبة من المقاومة.

مع ذلك، قال موقع «0404» الإسرائيلي، إن «قوات الاحتياط استدعت لتنفيذ تدريبات عسكرية واسعة، فيما قال المتحدث باسم جيش العدو، رونين منليس، إن «المناورات ستستمر حتى نهاية اليوم (أمس)... وتأتي في إطار خطة المناورات السنوية الهادفة إلى الحفاظ على استعدادات قوات الطوارئ»!

وركز بيان جيش العدو على أن القصف حصل داخل أراضي 48، لا في قطاع غزة، وذلك لإحراج المقاومة ومنعها من الرد، وهذا ما روج له المتحدث بالعربية باسم جيش العدو، أفخاي أدري، حينما صرح بأن «التفجير حدث داخل الأراضي الإسرائيلية، بينما معظم القتلى هم ناشطون دخلوا إلى النفق بعد تفجيره وقتلوا داخل غزة ولا (ليس) نتيجة التفجير».

طبقاً لبيانات فصائل المقاومة، فإن خمسة من الشهداء هم من «سرايا القدس»: قائد «لواء الوسطى» وعضو «المجلس العسكري» عرفات مرشد أبو عبد الله، ونائبه حسن رمضان أبو حسنين، بالإضافة إلى عمر نصار الفليت، وأحمد خليل أبو عرمان،

وحسام السميري، واثنان من «كتائب القسام»: القائد الميداني في «وحدة النخبة» مصباح فايق شبير، ومحمد مروان الأغا، وكذلك أصيب 11 شخصاً. ووفق المعلومات، توجهت بعد القصف الإسرائيلي للنفق فرق من «القسام» و«السرايا» للمساهمة في إنقاذ المقاومين. وبعد دخولهم إلى النفق، أدت الغازات التي أطلقتها صواريخ العدو إلى استشهادهم.



يصل وفد من «المخابرات المصرية» اليوم إلى غزة لتثبيت التهدئة وتسليم المعابر



فيما بقيت المجموعة المستهدفة داخل النفق من دون تحديد مصيرها (حتى كتابة التقرير).

وكشف المتحدث باسم وزارة الصحة في غزة، أشرف القدرة، عن «استخدام الاحتلال أسلحة محرمة دولية في عدوانه الأخير، مضيفاً في تصريح صحفي أن «الشهداء الذين وصلوا إلى المستشفى تعرضوا لكمية كبيرة من البارود والغاز السام... هذه الغازات تستخدم للمرة الأولى ولم نعرفه نوعها»، وهو ما أكد مدير مستشفى شهداء الأقصى، كمال الخطيب، الذي قال إن «عدداً من الإصابات الطفيفة التي غادرت المستشفى عادت بعد ساعات وعليها أعراض أخرى».

من الفور، أعلنت «سرايا القدس» حالة «الاستنفار العسكري العام في صفوف عناصرها»، وأكدت في بيان أن «دماء الشهداء لن تذهب هدراً، وأن جميع خيارات الرد ستكون أمامنا مفتوحة». أيضاً، قالت «القسام» إن «محاولات العدو لفرض قواعد جديدة للاشتباك عبر ارتكاب جرائم



عقدت الفصائل الفلسطينية اجتماعاً لتقييم الموقف وأجرت اتصالات مع القاهرة (أ ف ب)

لحركة فايز أبو عيطة، في تصريح صحفي، إن «هذه الجريمة تأتي في سياق خلط الأوراق وتوتير الأجواء لإفشال المصالحة... المضي في تنفيذ اتفاق المصالحة هو الرد الأمثل». من جهة أخرى، أعلنت الأذرع العسكرية للمقاومة وقوفها مع «سرايا القدس»، وقالت «كتائب أبو علي مصطفى»، الجناح العسكري لـ«الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين»، في بيان، إن «جريمة استهداف المقاومة... تفتح كل الخيارات أمام المقاومة»، ودعا المكتب السياسي لـ«الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين»، «قيادة الأجنحة العسكرية لعقد اجتماع طارئ لدرس هذا التصعيد والخطوات المطلوبة لشعبين».

واعتداءات على أرضنا ومجاهدينا وشعبنا في محاولات بائسة تعيها المقاومة جيداً وستبوء بالفشل». وبينما عقدت الفصائل اجتماعاً لتقييم الوضع وأجرت اتصالات مع القاهرة، قالت «الجهاد الإسلامي» إن «سرايا القدس ستقرر في الساعات القادمة طريقة الرد على العدوان... الذي حدث هو إعلان حرب من جانب الاحتلال». أما «حماس»، فوصفت الاستهداف الإسرائيلي بأنه «محاولة يائسة لتخريب جهود المصالحة».

في السياق نفسه، أدانت «فتح» «الجريمة الإسرائيلية البشعة»، وقال نائب أمين سر «المجلس الثوري»

والخزانة الأميركي، ستيفن منوتشين، وفيلسوفين المحملة، حيث نقل المسؤولون الأميركيون إلى نتيناهو رسالة من ترامب، تفيد برغبته في تحريك عجلة المفاوضات بين إسرائيل والسلطة. ونزامن هذا مع حديث لوزير الخارجية البريطاني، بوريس جونسون، قال فيه إن «الحل الوحيد القابل للتطبيق» في الصراع بين إسرائيل والفلسطينيين هو «حل



صورة نشرها مبعوث ترامب، جيسون غرينبلات، على حسابه في «تويتر» عن الاجتماع

الدولتين» الذي يتضمن إقامة دولة فلسطينية مستقلة. وأضاف جونسون في مقالة نشرتها صحيفة «تلغراف» قبيل زيارة نتيناهو للعاصمة البريطانية لندن للاحتفال بذكرى «وعد بلفور» المئوية، إنه ليس لديه أي شك في أن الحل الوحيد القابل للتطبيق يشبه الذي وضعه في الأصل اللورد بيل في تقرير اللجنة الملكية بشأن فلسطين عام 1937، «وهو ما يعني رؤية الدولتين لشعبين». في غضون ذلك، قُدرت مصادر إسرائيلية أن المبعوث الأميركي، غرينبلات، مهتم بأن يظهر لترامب أنه حقق نتائج ملموسة في هذا الشأن، ولأن «هناك صعوبات للدفع بعملية سياسية، فقد اتجه غرينبلات للمسار الاقتصادي»، إذ ناقش الاجتماع السري مشروع المنطقة الصناعية المزمع إنشاؤه في منطقة ترقوميا في الخليل، جنوبي الضفة، حيث من المفترض أن يعمل فيه فلسطينيون إلى جانب إسرائيليين من مستوطنة «مودعين» بالقرب من القدس المحتلة.

لقاء «اقتصادي» بين السلطة وإسرائيل... بضغط

للمرة الثانية في غضون ستة أشهر، اجتمع وزير المالية الإسرائيلي، موشيه كحلون، ورئيس الوزراء الفلسطيني، رامي الحمدالله، مساء أول من أمس، في مدينة رام الله، وذلك «لمناقشة قضايا اقتصادية... والبناء الاستيطاني في الضفة الغربية» المحتلة.

اللقاء الذي عُقد سراً، يأتي في إطار الجهود المتواصلة لإدارة الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، للدفع بمسار سياسي بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية قد يوصل إلى تسوية نهائية، ووفق ما نقلته صحيفة «هارتس» عن مسؤولين إسرائيليين، مارست «إدارة ترامب ضغوطاً على الطرفين بهدف عقد اللقاء بين كحلون والحمدالله لمناقشة قضايا تتعلق بالشراكة الاقتصادية بين الجانبين». وحضر اللقاء الثاني من نوعه خلال أقل من نصف عام كل من الوزير كحلون ومجموعة من الخبراء الاقتصاديين في وزارته، بالإضافة إلى «منسق أعمال الحكومة الإسرائيلية» في الأراضي المحتلة، يواف مردخاي،

ومن الجانب الفلسطيني: الحمدالله، ورئيس هيئة الشؤون المدنية، الوزير حسين الشيخ، ورئيس جهاز المخابرات العامة، ماجد فرج، ووزير المالية، شكري بشارة. وكان هذا اللقاء قد سبقته سلسلة اجتماعات بين مبعوث الرئيس الأميركي إلى الشرق الأوسط، جيسون غرينبلات، ورئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتيناهو، وذلك بعد وقت قصير على زيارة وزير